كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The Economic Policy of the Democratic Party Government and Its Impact on the Social Conditions in Turkey 1950 – 1960

Assist.Prof.Dr.Firas Saleh Khudhur

Tikrit University / College of Education for Humanities

Assist. Lecturer. Mudher Nassar Suleiman

Salahuddin Education Directorate

drfirasdrfiras@gmail.com

* *Corresponding author: E-mail* : Mudhdheralsadoon@gmail.com

***Keywords*:**
Democratic Party government,
economic policy,
inflation,
social conditions,
Turkey,
unemployment problem.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 14 Oct. 2020
Accepted 6 Dec 2020
Available online 22 Dec 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The research aims to study the economic policy adopted by the Democratic Party during the period of its rule in Turkey (1950-1960), and focused in particular on the social effects resulting from the implementation of those economic policies, and it was found through the research that these economic programs were reforms that focused on appearance only without the substance, and certain classes benefited from it, without including the real problems and all groups of the Turkish people, as well as poor planning and reliance on foreign loans, which burdened the Turkish economy, and the research concluded that the Democratic Party government failed to address the problems that the Turkish economy was suffering. One of them is the inability to advance the economic reality, and this was largely reflected in the low-income groups, who suffered from the high cost of living and limited income, as well as the inflation that significantly weakened the value of the Turkish lira, which thus led to the first military coup in Turkey which overthrew the Democratic Party government in 1960, and marked the end of the political life of the party and its leaders in Turkey.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.12.2020.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي واثرها على الاوضاع الاجتماعية في تركيا 1950 — 1960

أ.م.د. فراس صالح خضر الجبوري/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

م.م. مظهر نصار سليمان السعدون/ مديرية تربية صلاح الدين

الخلاصة:

يهدف البحث الى دراسة السياسة الاقتصادية التي تبناها الحزب الديمقراطي خلال مدة حكمه تركيا في المدة (1950 ـــ 1960) ، وركز بشكل خاص على الاثار الاجتماعية الناجمة عن تنفيذ تلك

السياسات الاقتصادية ، وتبين من خلال البحث ان تلك البرامج الاقتصادية كانت عبارة عن اصلاحات اهتمت بالمظهر فقط دون الجوهر ، واستفادت منها طبقات بعينها ، دون ان تشمل المشاكل الحقيقية وفئات الشعب التركي كافة ، فضلا عن سوء التخطيط والاعتماد على القروض الخارجية مما اثقل كاهل الاقتصاد التركي ، وخلص البحث الى نتيجة ، وهي اخفاق حكومة الحزب الديمقراطي في معالجة المشاكل التي كان الاقتصاد التركي يعاني منها ، وعدم التمكن من النهوض بالواقع الاقتصادي ، وذلك ما انعكس بشكل كبير على الفئات ذات الدخل المحدود ، التي عانت من غلاء المعيشة ومحدودية الدخل ، فضلا عن التضخم الذي اضعف بشكل كبير قيمة الليرة التركية ، وذلك ما ادى بالتالي الى قيام اول انقلاب عسكري في تركيا ، اطاح بحكومة الحزب الديمقراطي في عام 1960 ، واشر نهاية الحياة السياسية للحزب وقادته في تركيا.

ـــــ المقدمة:

اتجهت البحوث الاكاديمية التي تخصصت بدراسة تاريخ تركيا الحديث والمعاصر نحو دراسة الجوانب السياسية من تاريخ هذا البلد المجاور للعراق، والمهم بإمكانياته السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولم تركز هذه البحوث على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من اهميتها، لذلك تم اختيار موضوع (السياسة الاقتصادية لحكومة الحزب الديمقراطي واثرها على الاوضاع الاجتماعية في تركيا 1950-1960)، وتم تحديد المدة الزمنية للبحث بعقد الخمسينيات من القرن العشرين، وهي المدة التي حكم فيها الحزب الديمقراطي في تركيا.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في تركيا خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي بالتناقض الحاد وعدم الانتظام، اذ انه على الرغم من التطور الذي حصل في قطاعي الصناعة والزراعة، ونمو الناتج المحلي الاجمالي، الا ان ذلك لم يتحقق في بقية القطاعات الاقتصادية، مثل التجارة الخارجية والقطاع المالي، التي عانت من صعوبات جدية، انعكست اثارها على الاوضاع الاجتماعية في تركيا، اذ بدأ الانكماش الاقتصادي بالضغط على مختلف فئات المجتمع التركي، وتراجعت بشكل كبير مستويات المعيشة، لأصحاب الدخل المحدود، مثل موظفي الحكومة، والمعلمين، واساتذة الجامعات، وضباط الجيش، والتي ادت الى تآكل شعبية الحزب الديمقراطي بشكل تدريجي.

وتكمن اهمية البحث في انه تناول بالدراسة والتحليل البرامج والسياسات الاقتصادية التي تبناها الديمقراطيون في تركيا خلال مدة حكمهم، في مرحلة من ادق المراحل التي مر بها الاقتصاد التركي، اذ نفذت الحكومات التركية المتعاقبة العديد من الاصلاحات الاقتصادية، والتي كان من اهمها التقليل من هيمنة

الدولة الاقتصادية وانفتاحها على القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي، فضلا عن الاصلاحات المهمة التي شهدها القطاع الزراعي، وما نتج عنها من اثار على الواقع الاجتماعي في تركيا.

توصل البحث الى نتيجة مفادها انه على الرغم من تبني حكومة الحزب الديمقراطي سياسة اقتصادية جديدة واتباع برامج اقتصادية واعدة، الا انها فشلت في معالجة المشاكل الحقيقية والهيكلية التي كان الاقتصاد التركي يعاني منها، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الاوضاع الاجتماعية فيها، اذ عانت الفئات محدودة الدخل والفقيرة من الشعب التركي من ضغط الاوضاع الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة ، مما دفع تلك الفئات المتضررة، لاسيما افراد الجيش التركي لتغيير نظام الحكم في تركيا عام 1960 من خلال القيام بأول انقلاب عسكري في تاريخ تركيا المعاصر، وكان ذلك سببا مهما من عدة اسباب اخرى دفعت المؤسسة العسكرية التركية لأحداث التغيير في تركيا.

تم تقسيم البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها البحث، اذ درس المبحث الاول : (استلام الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا عام 1950)، وتناول المبحث الثاني :(السياسة الاقتصادية التي اتبعها الحزب الديمقراطي)، اما المبحث الثالث فقد اختص بـ : (الاثار الاجتماعية الناجمة عن سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية).

ـــ المبحث الاول: استلام الحزب الديمقراطي السلطة في تركيا عام 1950.

ادت الصعوبات الكثيرة التي عانت منها تركيا خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، إلى انتشار عدم الرضا بين جميع فئات المجتمع التركي، إذ انخفض الدخل القومي نتيجة التجنيد وعدم الاستقرار، واضطراب الاوضاع المالية، فضلاً عن قيام البنك المركزي بزيادة اصدار الاوراق النقدية بشكل كبير، فارتفع المستوى العام للأسعار خمسة أضعاف خلال الاعوام (1938-1943)، والذي نتج عنه معاناة صغار الفلاحين والعمال والموظفين، وادى انخفاض الواردات إلى حدوث صعوبات لأصحاب الدخل المحدود والمتقاعدين، فانخفض الدخل الحقيقي للمتقاعدين من (1430) ليرة عام 1938 إلى (389) ليرة في عام 1950[1]، في حين ازداد عدد الذين كانوا يعيشون على مكاسب التجارة والصناعة غناً، فضلا عن ذلك فإن واردات الدولة بقيت ثابتة وغير كافية لتلبية مستلزمات الدولة بسبب ميزانية الدفاع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، ولغرض دعم النشاط الاقتصادي للدولة في تركيا بعد الحرب تم فرض نظام الضرائب[2] والذي عرف بضريبة الثروة (Varlik Vergisi)[3].

شهدت تركيا في نهاية الحرب العالمية الثانية انعطافاً هاماً في نظامها السياسي، تمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، وذلك عندما ذكر رئيس الجمهورية عصمت إينونو[4](İsmet İnönü) في خطابه الافتتاحي لدورة المجلس الوطني التركي الكبير (Türkiye

Büyük Millet Meclisi) في الأول من تشرين الثاني 1945، بأنه مستعد لإجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي، وأن تكون تلك التعديلات متماشية مع ظروف ومتغيرات العالم[5].

تقدم اربعة نواب من حزب الشعب الجمهوري (Cumhuriyet Halk Partisi) وهم كلاً من جلال بايار[6](Celal Bayar)، وعدنان مندريس[7] (Adnan Menderis)، وفؤاد كوبرلو[8](Fuad Koprulu)، ورفيق كورالتان[9] (Rafik Korultan) باقتراح للسماح بقيام نشاط سياسي يقوم على نظام تعدد الاحزاب، وفي 7 كانون الثاني 1946 اعلن رسميا عن تأسيس الحزب الديمقراطـــــــــــــــي (Demokrat Parti) بزعامة جلال بايار، وانتشرت فروع الحزب في جميع المحافظات لاسيما الريفية منها، وقد نشر الحزب الديمقراطي مذكرة جاء فيها: **"لاشك فيه ان المثل الديمقراطية العليا تحرك اليوم الشعب كله من رئيس الجمهورية لأصغر مواطن وكيف لا يكون كذلك وقد انتصرت حركات الديمقراطية في العالم كله"**، وذلك اشارة من الحزب عن تبنيه الاسلوب الديمقراطي، وايمانه بحرية العمل السياسي على وفق مبدأ تعدد الاحزاب السياسية[10].

وعلى الرغم من إدراك أعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة لهم للفوز في الانتخابات التي جرت 24 تموز عام 1946، الا انهم سعوا بجدية لإثبات وجودهم في تلك الانتخابات ، اذ حصل حزب الشعب الجمهوري على (396) مقعداً من بين (465) مقعداً، في حين حصل الحزب الديمقراطي على (62) مقعداً، فيما حصل المستقلون على (7) مقاعد فقط[11].

كانت السنوات (1946-1950) سنوات انتقالية، حاول خلالها حزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي اكتساب هوية جديدة لكي يتمكنا من كسب الناخبين[12]، وكانت الدعاية الانتخابية موجهة لكل فئات الشعب ووعود الحزبين لهم كانت دون حدود، وفي مقدمة تلك الوعود العمل على توفير المكائن والآلات الزراعية والقروض والتسهيلات للفلاحين، وتوزيع الأراضي الزراعية، لاسيما على من لا يملك منهم الارض، وذلك بإعطائهم الأراضي المتروكة والعائدة للدولة، وإلغاء الضرائب أو تعديلها، وتحسين الظروف المعاشية للفقراء، فضلاً عن إجراء تعديلات كبيرة في القطاعات الاقتصادية والمالية، وانتهاج سياسة اقتصادية عقلانية تجاه موارد الدولة، كما وجه الحزب الديمقراطي انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية التي انتهجها حزب الشعب الجمهوري الحاكم، وأشار إلى التدهور المستمر في ميزان التجارة الخارجية، وازدياد الديون الحكومية، وفقدان الليرة التركية قيمتها، ولكسب تعاطف القطاع الخاص معه، دعا الحزب الديمقراطي المعارض إلى تحديد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وضرورة فسح المجال للقطاع الخاص، ليؤدي دوراً هاماً في النشاطات الاقتصادية، كما تمكن الحزب الديمقراطي المعارض نتيجة لمواقفه في المجلس الوطني التركي الكبير تجاه المسألة الزراعية من كسب تأييد الاقطاعيين والملاكين الذين اخذوا

يتعاطفون مع الحزب[13]، فاعلن الحزب الديمقراطي عن منهاجه الانتخابي الذي اكد فيه على ضمان الحرية الاقتصادية للأفراد، وحرية رأس المال بوصفها من أهم أسس الاقتصاد التركي، وكذلك حق الفرد في العمل، واكد ايضاً على مكافحة الغلاء الذي اشتدت وطأته في تركيا حتى اصبحت نفقات المعيشة في تركيا اعلى منها في الكثير من الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية[14].

كان الجمهوريين في عام 1950 واثقين من الفوز في الانتخابات البرلمانية إلى حد كبير، حتى انهم منحوا بعض المقاعد للديمقراطيين لكي يضمنوا وجود معارضين لهم في المجلس الوطني التركي الكبير الجديد[15]، وفي 16 شباط 1950 صدر القانون المرقم (5545) الذي اعتمد التصويت السري والفرز العلني، فضلاً عن الاعتماد على نظام قضائي مستقل لإدارة الانتخابات، والسماح للأحزاب بالإعلان والدعاية عن برامجها في وسائل الاعلام الحكومية[16]، وأعلن مخلص أده (Muhlis Ete) المتحدث الرسمي باسم الحزب الديمقراطي قبل الانتخابات قائلاً: **" نحن نعتقد بأن السياسة الاقتصادية للدولة تبنى على اساس الملكية الخاصة لحماية الحرية الاقتصادية للأفراد، والنظام يأخذ بنظر الاعتبار الملكية الخاصة كأساس في الحقل الاقتصادي، ان الادارات والمؤسسات الحكومية هي بالطبيعة احتكارية ويجب أن توجه نحو الاعمال العامة، أي إلى فعاليات ونشاطات لا يتمكن القطاع الخاص من القيام بها، ووفقاً لنا في نظام اقتصادي قائم على الملكية الخاصة، والحريات الفردية، فان المالك الجوهري للاقتصاد هو الفرد نفسه أو المشروع الخاص في شكل الشركات"** [17].

كان من شأن تبني تلك السياسة الاقتصادية إحداث تغيير في ميزان القوى لصالح الحزب الديمقراطي الذي تولى حكم تركيا إثر الفوز الذي حققه في انتخابات 14 أيار 1950 بحصوله على (403) مقعد من أصل (482) مقعداً[18]، وتم انتخاب جلال بايار رئيساً للجمهورية، فيما تولى عدنان مندريس رئاسة الوزراء لأول حكومة شكلها الحزب الديمقراطي، والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار السياسي، ومنح العمال حقوقهم، وتأكيد حرية الصحافة، اما في مجال السياسة الخارجية فقد اعلنت عن استمرارها في تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في المشاريع التركية، وفتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، إذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة (65%) من مجموع الاستثمارات الاجنبية[19].

استطاع الحزب الديمقراطي ان يتفوق على حزب الشعب الجمهوري في انتخابات عام 1950، وتمكن من حكم تركيا طيلة عقد كامل خلال المدة (1950-1960)، وقد فسر المؤرخون اسباب توالي انتصارات الحزب الديمقراطي وفوزه في ثلاثة انتخابات متتالية (1950، و1954، و1957)، بأنها جاءت نتيجة

شعبية الحزب في الريف التركي، بحكم الاصلاحات الاقتصادية التي حاول الحزب القيام بها، فضلا عن رغبة الشعب التركي في تغيير نظام الحكم، بعد فشل حزب الشعب الجمهوري في معالجة مشاكل تركيا الاقتصادية، لاسيما ارتفاع تكاليف المعيشة، وضعف الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الدولة، وخشية البرجوازية الوطنية وملاكي الاراضي من المفاهيم الاشتراكية التي تسربت الى حزب الشعب الجمهوري بعد الحرب العالمية الثانية، وكان للعامل الديني ايضا دور مهم في فوز الحزب الديمقراطي، لاسيما بعد ان اعاد التعليم الديني، وسمح للمنظمات الدينية بالعمل في انحاء مختلفة من تركيا[20].

نستنتج مما تقدم، أن سياسة التعددية الحزبية التي تبنتها تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قد فسح المجال لظهور احزاب سياسية في تركيا، تبنت طروحات جديدة ركزت على النهوض بالاقتصاد التركي، لاسيما القطاع الزراعي، مستغلة الاوضاع الاقتصادية السيئة التي عانت منها تركيا خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك ما مكن الحزب الديمقراطي من الفوز في انتخابات عام 1950، اعتماداً على اصوات الفلاحين الاتراك.

ـــــ المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية التي اتبعها الحزب الديمقراطي.

شكل عدنان مندريس وزارته الأولى بعد انتخابات عام 1950، وكان جلال بايار قد تنازل عن رئاسة الحزب الديمقراطي لعدنان مندريس، بعد انتخابه رئيسا للجمهورية التركية، ليؤكد على حياده في التنافس الحزبي في البلاد، وبذلك جمع عدنان مندريس بين رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة في آن واحد[21].

أن وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم حسم السياسة الاقتصادية المتذبذبة في تركيا لصالح الاقتصاد الحر، بعيداً عن تأثيرات الدولتية[22]، واشراف الدولة على الاقتصاد التي سارت عليه حكومة حزب الشعب الجمهوري لأكثر من ربع قرن، وأخذ الديمقراطيين بتحويل ملكية وادارة الشركات المملوكة للدولة إلى الافراد، وبدأت مرحلة التعاون والتحالف الوثيق مع الغرب، وكان للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية من خلال القروض التي قدمتها لتركيا اثر واضح في هذا التحول او على الاقل هي التي هيأت الظروف المناسبة له[23].

وبناء على ذلك بدأت حكومة عدنان مندريس في نقل ملكية بعض المشاريع الزراعية والصناعية والاقتصادية من الدولة إلى القطاع الخاص، ومن تلك المشاريع التي نقلت ملكيتها[24]:

1- مشاريع الزراعة والغابات.

2- مشاريع استثمار المعادن واستخراجها كالفحم والقصدير والبترول والكبريت.

3- المشاريع الكهربائية.

4- مشاريع الغزل والنسيج.

5- مشاريع انتاج السكر والتبغ والمشروبات الروحية والملح والاسمنت والخشب.

6- مشاريع المنتوجات الحربية.

7- مشاريع مياه الشرب.

8- مشاريع وسائط النقل وتشمل السكك الحديدية والموانئ والبريد والبرق والهاتف ومحطات الاذاعة.

9- المؤسسات والمصارف المالية وتشمل البنك المركزي والبنك الزراعي بفروعه التي بلغ عددها (310) فرعاً.

10- المشاريع المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، كتأمين العمال ودوائر تشغيلهم.

11- المنافع العامة: وتشمل مشاريع الغاز، والكهرباء، ومعامل الثلج.

كان الإصلاح الزراعي احد الأهداف الأساسية التي سعت حكومة الحزب الديمقراطي إلى تحقيقها من خلال أدخال المكننة والتطور التقني للزراعة، لذا وضعت الحكومة جزءاً من إمكانياتها المالية من اجل تحقيق الإصلاح الزراعي[25]، واصدرت الحكومة التركية قانون الاصلاح الزراعي لسنة 1951 الذي تضمن توزيع اراضي الدولة على الفلاحين، وبعد مرور سنتين على صدور القانون، تم توزيع (1163781) هكتار من الاراضي الزراعية على (37849) عائلة فلاحية، كما وزعت اراض أخرى لأغراض زيادة انتاج الثروة الحيوانية بلغت مساحتها (1044463) هكتار[26]، وبموجب قانون الاصلاح الزراعي، وزعت الحكومة في كانون الأول 1953 ما مساحته (1887) هكتاراً إلى (31778) عائلة، وقد شهدت عملية توزيع الاراضي نوعاً من الحرية في اختيار الأراضي الزراعية، وقد بلغت المساحات الموزعة حتى نهاية عام 1957 ما مجموعه (152889) هكتارا[27]، وارتفعت الاراضي المخصصة لزراعة القمح لتصل (113%) عام 1957وكذلك القطن إلى (155%)[28].

جدول رقم (1)

مساحة الاراضي المزروعة بالحبوب والقطن وكمية الانتاج للمدة 1950-1960[29].

السنة	الحبوب		القطن	
	المساحة	كمية الانتاج	المساحة المزروعة	كمية الانتاج

	المزروعة (1000) هكتار	(1000) طن	(1000) هكتار	(1000) طن
1950	8.244.2	7,769,9	448,5	118,0
1951	8.807.4	10,679,0	641,8	150,0
1952	9.868.0	12,242,0	675,0	165,0
1953	11.077.2	14,434,9	604,7	139,0
1954	11.271.0	9,624,2	581,8	142,0
1955	12.078.9	12,433,4	625,0	157,0
1956	12.370.2	11,817,8	637,0	165,0
1957	12.207.0	14,598,1	625,0	135,0
1958	12.546.5	15,077,0	631,0	180,0
1959	12.687.0	13,966,0	624,0	195
1960	12,945,0	15,216,0	621,0	175

يتضح من الجدول ان المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في عام 1950 كانت (8.244.200) هكتار وبناتج قدره (7,769,900) طن، ثم ازدادت هذه المساحة في عام 1960 لتصل إلى (12,945,000) هكتار أي بزيادة أكثر اربع مليون هكتار وبناتج بلغ (15,216,0) طن، اما بالنسبة لمحصول القطن فقد كانت المساحة المزروعة بمحصول القطن في عام 1950 ما يقارب (448,500) هكتار وبناتج (118,000) طن، ثم ازدادت هذه المساحة في عام 1960 لتصل إلى (621,000) هكتار وبناتج (175,000) طن، وذلك يدل على نجاح قانون الاصلاح الزراعي في زيادة مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي.

كما عملت حكومة الحزب الديمقراطي على تشجيع استخدام الآلات الزراعية الحديثة، التي ساعدت على استغلال تلك المساحات الجديدة استغلالاً جيداً، فعلى سبيل المثال كان عدد الجرارات في البلاد اقل من ألف جرار عام 1945، ارتفع العدد الى أربعين ألف جرار في أوائل عام1955[30]، وعمدت الحكومة التركية أيضاً إلى اقامة صناعة وطنية تقوم بإنتاج تلك الآلات والمكائن، فأسست لهذا الغرض شركة برأسمال قدره (20) مليون ليرة تركية، فأقيمت المصانع، ومنها المصنع الذي انشأ طبقاً لاتفاق بين الحكومة التركية

واحدى الشركات الامريكية وبطاقة انتاجية بلغت (500) جراراً في السنة، فضلاً عن الحاصدات والآلات الزراعية الاخرى والادوات الاحتياطية[31].

جدول رقم (2)

عدد الجرارات والحاصدات المستخدمة في الزراعة للمدة 1950-1960[32].

السنة	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
1950	5877	———
1951	12810	———
1952	31415	3222
1953	35670	4458
1954	37743	4706
1955	40282	5618
1956	43727	6025
1957	44144	6523
1958	42527	6592
1959	41896	6281
1960	42136	5554

يتضح من الجدول الزيادة الكبيرة في اعداد الجرارات الزراعية ففي عام 1950 كان عددها (5877) جرار، بلغ في عام 1960 (42136) جراراً، اما بالنسبة للحاصدات، فقد ازدادت اعدادها، إذ كانت في عام 1952 (3222) حاصدة، وصلت اعدادها في عام 1960 إلى (5554) حاصدة، ويدل ذلك على الاهتمام الكبيرة الذي حظى به قطاع الزراعة، لاسيما انتاج المكائن الزراعية خلال مدة حكم الحزب الديمقراطي في تركيا، والتي ساعدت على استثمار الاراضي الزراعية بالشكل الامثل، وادت إلى زيادة الانتاج الزراعي الناجمة عن زيادة مساحة الاراضي المستثمرة في الزراعة.

كما شجعت السياسة التي تبنتها حكومة الديمقراطيين في مجال اسعار المحاصيل الزراعية المزارعين الاتراك لزياد الانتاج الزراعي، إذ دفعت الحكومة التركية إلى المنتجين أسعاراً تقدر بضعف السعر العالمي، وذلك لقاء شراء منتجاتهم الزراعية، لاسيما الحبوب، إذ ارتفع المبلغ الذي دفع للمنتجين من (22) مليون ليرة تركية عام 1949، إلى أكثر من (519) مليون ليرة في منتصف عام 1954[33].

بذلت حكومة الديمقراطيين جهداً واضحاً لتشجيع استثمار الثروة الحيوانية, التي شكلت ركناً مهماً من أركان الصادرات التركية، إذ شجعت الحكومة التركية على تربية الأغنام، لاسيما ذات الصوف الخشن الذي يستخدم في أنتاج السجاد، والخيم وصناعة الأقمشة، إما الأصواف الناعمة ذات الجودة العالية والتي يعد ماعز أنقرة مصدرها الرئيس فأنها استخدمت في صناعة أقمشة (الموهير)، وقد احتلت تركيا المرتبة الثانية في إنتاج ذلك النوع من القماش في العالم، كما شهدت المدة (1955 ـــــ 1957) زيادة في أعداد الماعز والأغنام والأبقار التركية من (62,7) مليون رأس إلى (68,4) مليون رأس، وازداد أنتاج اللحوم من (1,38) مليون طن في عام 1955 إلى (1,58) مليون طن في عام 1957[34].

وسعت الحكومة التركية لتحسين احوال الفلاحين، من خلال إنشاء مصرف زراعي لتقديم القروض للفلاحين لسد حاجتهم إلى رأس المال الذي مكنهم من شراء الآلات الزراعية والارض وتصريف منتجاتهم، وتشييد دور للسكن تتوفر فيها الشروط الصحية[35].

جدول رقم (3)

مبالغ القروض التي تم توزيعها على الفلاحين للمدة 1950-1960[36]

السنة	مبلغ القرض (مليون ليرة تركية)
1950	412
1951	646
1952	1,067
1953	1,213
1954	1,497
1955	1,558
1956	1,888
1957	2,108
1958	2,161

1959	2,313
1960	2,392

يلاحظ من الجدول الزيادة الحاصلة في القروض المقدمة للفلاحين ففي عام 1950 كان مجموع مبلغ القروض المقدمة للفلاحين (412) مليون ليرة، ارتفع حتى وصل عام 1960 إلى (2,392) مليون ليرة، مما يدل على زيادة الدعم المقدم من قبل حكومة الديمقراطيين لقطاع الزراعة والفلاحين.

اما في مجال الاستثمار الأجنبي، فمنذ تسلم الحزب الديمقراطي الحكم في تركيا أكد الديمقراطيون على تمسكهم بمبدأ العمل على تشجيع الاستثمار، لاسيما في قطاع الصناعة، إذ وجدوا إن إتباع تلك السياسة تساهم في تطور القطاع الصناعي، خاصة وإن الحكومة التركية منحت الحرية الاقتصادية للمستثمرين، وخففت من قبضتها على شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية ، فبعد أن كان نصيب القطاع الخاص من جملة الإنتاج الصناعي في تركيا يتراوح بين (20% ـــــ 30%) بين عامي (1938 ـــــ 1948) في أفضل الأحوال، أصبح مساوياً للقطاع العام خلال المدة (1948ـــــ 1953) [37].

باشر الديمقراطيين باتخاذ خطوات عملية لجذب الرأسمال الاجنبي إلى تركيا، لقناعتهم بأن استثمار مصادر ثروة البلاد، وانعاش تجارتها الخارجية، ورفع مستوى معيشة مواطنيها لا يمكن تحقيقه بما هو متوفر في البلاد من رؤوس اموال محلية، الامر الذي دفعهم إلى فسح المجال امام الاموال الاجنبية للاستثمار في البلاد، للمساعدة في توفير فرص عمل جديدة، وجذب العملة الصعبة التي ساعدت في تنشيط القطاع الاقتصادي وتقليل التضخم، ولتقليل الحاجة إلى القروض الخارجية، لاسيما وأن تسديدها تترتب عليه فوائد كبيرة[38]، فأصدرت الحكومة التركية في آب 1951 قانون تشجيع استثمار راس المال الاجنبي، والذي أصبح الاستثمار بموجبه متاحاً دونَ قيود، لاسيما في مجالات الطاقة والمواصلات والسياحة وغير ذلك من مجالات الخدمات، وقد خول القانون وزير المالية صلاحية ضمان القروض الاجنبية طويلة الاجل التي تقدم للشركات التركية بحدود مليار ليرة، وتضمن القانون ايضا امكانية اعادة راس المال الاجنبي بالعملة التي استثمر بها، كما سمح بتحويل الارباح الى خارج تركيا بنسبة لا تزيد عن (10%) من راس المال المستثمر، ونتيجة لذلك ازداد راس المال الاجنبي المستثمر في تركيا، حيث بلغ عدد الشركات الامريكية التي استثمرت في تركيا عام 1953 اكثر من (180) شركة ، وكان المبلغ المستثمر (33) مليون دولار[39].

كما قامت الحكومة بإصدار قانون جديد اقره المجلس الوطني التركي الكبير في كانون الثاني 1954 بشأن تشجيع الاستثمارات الاجنبية، فتحت بموجبه الأبواب أمام راس المال الأجنبي وبصورة عملية دون أي تقييدات على مقدار ونوع الاستثمار، كما سمح للمستثمرين الأجانب بالدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات التركية وإعادة جميع ارباحهم إلى بلادهم، أو اضافته إلى استثماره الرئيسي، أو استثمارها في شركة أخرى، كما وفر للمستثمر الاجنبي الضمانات في حالة هبوط قيمة الليرة التركية ، وقد منح هذا القانون راس المال الاجنبي الحقوق والامتيازات كافة التي كان راس المال الوطني يتمتع بها[40]، وعلى الرغم من كل التشجيع، الا ان الاستثمار الأجنبي ظل محدوداً للغاية، ففي سنوات حكم الحزب الديمقراطي لم تستثمر أكثر من (30) شركة في تركيا والتي لم تتجاوز حصتها (1%) من مجموع الاستثمارات الخاصة، ونتيجة لذلك كان ما بين (40% - 50%) من الاستثمارات من الحكومة التركية[41]، وقد كانت اغلب قرارات الاستثمار تقف خلفها أهداف سياسية، ما أدى إلى إقامة مصانع في أماكن غير ملائمة اقتصادياً وفي قطاعات غير ضرورية، ومثال ذلك إنتاج كميات كبيرة من السكر، تم بيعها في الأسواق العالمية بخسارة[42].

جدول رقم (4)

المبالغ المستثمرة في تركيا للمدة 1950-1960[43]

السنة	سنوي		تراكمي	
	مليون دولار	مليون ليرة تركية	مليون دولار	مليون ليرة تركية
1953-1950	2,8	7,9	2,8	7,9
1954	2,2	6,1	5,0	14,0
1955	1,2	3,3	6,2	17,3
1956	3,4	9,4	9,6	26,7
1957	1,3	3,6	10,9	30,3
1958	1,1	4,5	12,0	34,8

1959	3,4	20,5	15,4	55,3
1960	1,9	16,3	17,3	71,6

يتضح من الجدول أن المبالغ المستثمرة في تركيا خلال عقد الخمسينيات لم تكن بالمستوى الذي كان يطمح له الساسة الاتراك، مما انعكس سلباً على توفر العملة الصعبة في البلاد وبالتالي تأثر الحالة الاقتصادية في تركيا بشكل عام.

اما على الصعيد الصناعي فقد بدأت الحكومة بتطبيق الوعود التي اطلقتها قبل الانتخابات، وبهدف مساعدة القطاع الصناعي الخاص ماليا، استحدث في عام 1950 "بنك التنمية الصناعية" بنصيحة من البنك الدولي وبرأس مال تركي، واخذت الحكومة التركية خطوات اخرى نحو تبني الحرية الاقتصادية، إذ شرع قانون انهى احتكار الدولة لبعض الصناعات ومنها صناعة الكبريت، وفعلا اصبح هذا القانون ساري المفعول في ايار 1951 [44].

واستطاعت الحكومة التركية ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة، وباعت مشروعات الحكومة الى القطاع الخاص، كما أن مصرف التنمية الصناعية قدم العون للقطاع الخاص من خلال تقديمه القروض، إذ بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام 1954 ما يقرب من (117) مليون ليرة ، وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام 1950 ما نسبته (58%) والتي ارتفعت الى (65%) في عام 1954، وشهدت صناعات الانسجة والاسمنت والفولاذ وانتاج الطاقة الكهربائية تقدماً ملموساً، كما زاد انتاج الصناعات الغذائية، وشهدت مشاريع الاستثمار، لاسيما في قطاع البناء تطوراً كبيراً[45].

وأولت حكومة الحزب الديمقراطي الصناعات الكهربائية جانباً من اهتمامها، إذ استعانت حكومة الديمقراطيين بشركة جنرال إلكتريك (General Electric) الأمريكية لتطوير الصناعات الكهربائية في البلاد[46]، ومن أهم المشاريع التي أنجزت في ذلك القطاع تأسيس شركة كبيرة لإنتاج المصابيح الكهربائية في منتصف عام 1950 في مدينة باشا باغجه، بطاقة إنتاجية قدرها ستة ملايين مصباح كهربائي سنوياً ، كما تم تأسيس معمل لإنتاج أسلاك النحاس المعلقة والأرضية لمواكبة التوسع في شبكة الطاقة الكهربائية، كما تم استخدام خطة نوعية لتزويد الريف التركي بالكهرباء وتم تحقيق بعض المكاسب في ذلك الميدان، ففي عام 1954 تم إيصال الكهرباء إلى ما لا يقل عن ستين قرية تركية من دون أن يكون ذلك على حساب الطاقة المخصصة للمدن التي شهدت بدورها نمواً متزايداً تطلب مدّ مئات الكيلومترات من الأسلاك

الكهربائية، لاسيما في المناطق الغربية من البلاد ومدن اسطنبول وأنقرة وأزمير وكوتاهيه وباشلر وغيرها من المدن التركية[47].

جدول رقم (5)

عدد المناطق التي تم ايصال الكهرباء اليها خلال المدة 1950-1960[48]

السنة	مركز مدينة	مركز مقاطعة	مركز بلدة	مركز قرية	المجموع
1950	62	198	28	12	300
1951	62	211	29	12	314
1952	62	221	28	11	322
1953	63	246	38	14	361
1954	66	270	43	60	439
1955	66	276	38	99	479
1956	66	284	42	102	494
1957	67	304	37	116	524
1958	67	311	39	129	546
1959	67	324	40	161	592
1960	67	341	50	207	665

نلاحظ من الجدول الاهتمام الكبير الذي اولته حكومة الحزب الديمقراطي لقطاع الطاقة الكهربائية، لاسيما القرى التي كانت تعاني من عدم وجود التيار الكهربائي قبل تسنم الحزب الديمقراطي للسلطة، اذ تم ايصال الكهرباء إلى (207) قرية في عام 1960، بعد أن كانت (12) قرية في عام 1950 تتوفر فيها الطاقة الكهربائية.

اما طرق المواصلات فقد كانت في عام 1950 ما يقارب (1600) كيلو متر فقط من الطرق المعبدة، وبسبب المساعدة الأمريكية التقنية والمالية تم تعبيد (5400) كيلو متر أخرى من الطرق السريعة خلال عقد الخمسينات، وقد سمحت الطرق الجديدة والأعداد المتزايدة للسيارات والشاحنات التي ارتفع عددها من (53) الف إلى (137) الف بتسويق البضائع وتوزيعها بشكل أكثر فعالية[49].

اما قطاع التجارة فقد احتلت المنتوجات الزراعية موقعا متقدما في صادرات تركيا بنسبة (85%) من مجموع الصادرات، تلتها الصناعات المعدنية بنسبة (12%)، اما واردات تركيا فكانت من الآلات والمنسوجات والحديد والفولاذ ومستلزمات النقل وغيرها[50].

جدول رقم (6)

التجارة الخارجية في تركيا للمدة 1950-1960 (مليون دولار)[51]

السنة	الصادرات	الواردات	عجز ميزان التجارة الخارجية	حجم التجارة الخارجية	نسبة الصادرات / الواردات %
1950	263	286	23-	549	92,2
1951	314	402	88-	716	78,1
1952	363	556	193-	919	65,3
1953	396	533	137-	929	74,4
1954	335	478	143-	813	70,0
1955	313	498	185-	811	63,0
1956	305	407	102-	712	74,9
1957	345	397	52-	742	86,9
1958	247	315	68-	562	78,5
1959	354	470	116-	824	75,3
1960	321	468	147-	789	68,5

يتضح من الجدول أن قطاع التجارة كان يعاني خلال حكم الحزب الديمقراطي عجز سنوياً متواصلاً، بسبب ارتفاع قيمة الواردات مقابل انخفاض في الصادرات، ففي عام 1950 كان العجز قد بلـــــــغ (-

23) مليون دولار ليرتفع في عام 1960 ليصل إلى (-147) مليون دولار، مما يدل على الفشل الكبير الذي حصل في قطاع التجارة.

نستنتج مما سبق، إنه على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها حكومة الحزب الديمقراطي للنهوض بالواقع الاقتصادي في تركيا، لاسيما تشجيعهم للاستثمارات الاجنبية في البلاد من خلال تشريع القوانين المختلفة التي شجعت الاستثمار، وتخفيفهم من سيطرة الدولة على مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن اعطائهم الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، الا أن ذلك لم ينجح في تنشيط الاقتصاد التركي، على الرغم من الانتعاش النسبي الذي حققته بعض القطاعات الاقتصادية في تركيا.

ـــــ المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية الناجمة عن سياسة الحزب الديمقراطي الاقتصادية.

شهدت تركيا في عهد حكومة الحزب الديمقراطي تطورات ملحوظة انعكست على الاوضاع الاقتصادية فيها، كان في مقدمتها تنامي دور البرجوازية بسبب التطورات التي حدثت في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية[52].

كان الانتعاش الظاهري للاقتصاد التركي، لاسيما في قطاع الزراعة والصناعة في النصف الأول من عقد الخمسينات قد أخفى وراءه صورة مؤلمة في ميدان المال والتجارة وكذلك آثارها الاجتماعية المباشرة، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات البلاد من القمح والقطن وغيرهما من المنتجات الزراعية ارتفاعاً كبيراً، أدت سياسات الإنماء الاقتصادي إلى توسيع النشاط التجاري، وكانت الواردات أكثر من الصادرات، ونجم عن ذلك عجز كبير في الميزان التجاري التركي، وكانت حكومة الحزب الديمقراطي تتوقع بأن ذلك العجز ليس إلا حالة مؤقتة وعارضة من الممكن معالجتها، الا أن السنوات اللاحقة أثبتت خطأ ذلك التوقع، إذ ازداد العجز في ميزان المدفوعات من (62) مليون ليرة في عام 1950 إلى (540) مليون ليرة عام 1954، كما أصبحت تركيا ترزح تحت عبئ الديون الخارجية التي وصلت قيمة مستحقاتها إلى ما يقارب (5) مليارات ليرة تركية عام 1960، فضلاً عن ذلك ارتفاع مؤشر الأسعار ارتفاعاً كبيراً، لاسيما بعد عام 1954، والذي بلغ ذروته في أيار 1957، بمقدار (48) مرة عما كان عليه في عام 1953، وفي الوقت الذي سجل فيه الدخل الفردي ارتفاعاً ظاهرياً، إلا انه لم يلبي طموح الشعب بسبب غلاء المعيشة[53].

وعلى الرغم من النتائج الايجابية لقانون الإصلاح الزراعي في عهد الحزب الديمقراطي، إلا أنه لم يخل من السلبيات التي رافقت تطبيقه، ومنها إن عملية توزيع الأراضي لم تؤدِ إلى استثمار نقدي ذو قيمة في الأراضي التي جرى توزيعها، فبموجب القانون لم توزع أراض ذات مساحات واسعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأن ما جاء في القانون برهن على أنه بديل مؤقت ضد الضغط المتنامي على الأراضي والناتج عن

النمو السكاني بحيث أن زيادة قدرها (3%) في نسبة السكان في السنة كان من شأنها أن تؤدي إلى تقليل نسبة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفلاح الواحد من ثلاث هكتارات ونصف إلى ثلاثة هكتارات، مع ملاحظة أن الانخفاض في المساحة والبالغ (17%) كان يقابل بزيادة مماثلة في الإنتاج من جراء عملية التوزيع المتكافئ للأراضي على الفلاحين[54].

أن سياسة حكومة الحزب الديمقراطي بتقديم القروض بفائدة منخفضة ، وتقديم الاعانات المالية الضخمة للسلع الزراعية، واستثناء الفلاحين من الضرائب بشكل فعلي، خلقت طبقة من الفلاحين الأثرياء وخلقت طلباً لم يستطع الاقتصاد اشباعه، فارتفعت اسعار المواد الغذائية بشكل كبير مما زاد من التضخم الذي ادى إلى إرباك الاقتصاد بكامله، وتأثرت قطاعات المجتمع التركي كافة بذلك، لاسيما أصحاب الرواتب المحدودة والاجور الثابتة، وبضمنهم موظفي الدولة، وضباط الجيش والعمال[55].

وارتفع معدل التضخم بالاقتصاد التركي, على الرَّغم مِنْ حصول تركيا على مساعدات اقتصادية وقروض مِنَ البنك الدولي في المدة (1951 – 1960) والتي بلغت (1,4) مليار دولار والتي أسهمت في تطوير بعض مشاريع البُنى التحتية، لكِنَ الحكومة التركية لم تستطع توزيع هذه المساعدات على القطاعات الاقتصادية كافة، فضلاً عن تخبُّط المسؤولين القائمين على الملف الاقتصادي، إذ وضعوا خططاً غير مدروسة بشكل كامل وغير قابلة للتطور، مما أدّى إلى زيادة عجز الميزان التجاري في أثناء مدة حكم الحزب الديمقراطي، ونتيجة لزيادة الواردات على حساب الصادرات وارتفاع الدَين الأجنبي لتركيا مِنْ (187) مليون ليرة إلى أكثر مِنْ (5) مليارات ليرة عام 1960 اصبحت تركيا تحت وطأة الديون الأجنبية، مما زادَ الطين بِلَّة وحَرَّض الشارع على حكومة الديمقراطيين[56].

وعلى الرغم من المساعدات الاقتصادية الأمريكية التي كان لها دور في عملية التطور الاقتصادي، لاسيما في قطاع الصناعة في مدة الحكم الأولى للحزب الديمقراطي التي كانت إحدى الأسباب في نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1954، فقد ظلت القروض والمعونات المصدر الوحيد الذي يمكن توظيفه في تمويل الواردات اللازمة للنمو الاقتصادي في تركيا، إلا إنه بعد عام 1955 لم تعد القروض متاحة بسهولة، بسبب رفض تركيا القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي طالب بها صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، ومنها تخفيض قيمة الليرة التركية، ولذلك لجأت الحكومة التركية بصورة متزايدة لتغطية عجز الحساب الجاري من خلال القروض القصيرة الأجل، وسرعان ما أدت هذه القروض إلى مشكلة العجز في السداد، والتي أدت بدورها إلى حدوث ازمة اقتصادية خانقة بلغت ذروتها عام 1958 بتخفيض هائل لقيمة العملة التركية، بلغت قيمته (300 %)[57].

أصبحت مشكلة البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينات، إذ كان للسياسة الاقتصادية اثرها في تقليل فرص العمل الزراعي، مما أدى إلى هجرة اعداد كبيرة من العمال إلى المدن التركية، فارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في المدن إلى (50%)، ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد خلال المدة نفسها من التخفيف من حدة البطالة، بل ازدادت بسبب انهاء عقود آلاف من العمال الاتراك العاملين في بلدان اوروبا الغربية[58].

شكّل فشل حكومة الحزب الديمقراطي في حل الأزمات الاقتصادية دافعاً آخر لزيادة السخط على الحزب والانتقادات الشديدة لمسألة الاعتماد على المساعدات الغربية، فضلاً عن السياسة الاقتصادية المنحازة إلى الريف ، والتي أدّت إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، مما أثر على أصحاب الدخول المحدودة، لاسيّما افراد الجيش التركي[59]، وقد واجهت الحكومة التركية مشكلات اقتصادية في نهاية عقد الخمسينيات، لاسيَّما في مجال الصناعة التي شهدت تطوراً ملموساً في بداية عهد الديمقراطيين لكن الأمور اختلفت والموازين انقلبت وبدأت الازمات المالية بالظهور، لأَنَّ الحكومة فتحت الأسواق التركية على مِصراعيها أمام المُنتجات الصناعية الغربية، فضلاً عن ارتفاع أسعار المُنتجات المحلية بِسبب المواد الأولية الغالية ومحدودية إنتاجية العمل في تركيا قياساً إلى إنتاجية العمل في البلدان الأخرى، وعدم توافر كوادر فنية، واستيراد المكائن والآلات، وتدنّي القدرة الشرائية لدى السكان ممّا تسبب بدوره في تقليص الطلب على المنتجات الصناعية الوطنية وسيطرة القطاع الخاص على أغلب الصناعات التركية في عهد الديمقراطيين[60].

حاولَ عدنان مندريس السيطرة على المشكلات الاقتصادية، وذلكَ عن طريق طلب مساعدة الدول الغربية مقابل قيامهُ بالعمل على استقرار الاقتصاد، واتخاذ بعض الإجراءات اللازمة، وأهمها خفض سِعرَ الليرة التركية مِن (2,80) إلى (9,025) مقابل الدولار الأمريكي، ولكِنْ أثبتت عملية الإنقاذ أنَّها غير مُجدية لوحدها [61]، وكان عدنان مندريس يفتقد إلى الثقة لاتخاذ اجراءات ضرورية، قد تكون غير محبذة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي تشرين الأول 1959 سافر عدنان مندريس إلى الولايات المتحدة الامريكية على امل الحصول على مساعدة تبلغ (5 أو 6) مليون دولار، لكن الولايات المتحدة الامريكية رفضت تقديم المساعدة، وعادة عدنان مندريس إلى انقرة صفر اليدين، مثبط العزيمة[62].

كانت تلك المشاكل قد احدثت اضطرابا كبيرا في اوضاع تركيا الاقتصادية، وادت إلى تدهور الاوضاع الاجتماعية، لاسيما في الطبقة الوسطى من المجتمع التركي، والذي خلق جواً مهيأ تماماً لأحداث انقلاب 27 أيار 1960[63].

ـــ الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، وهي:

1. حاول الحزب الديمقراطي ومنذ استلامه مقاليد الحكم في تركيا تبني سياسة اقتصادية، هدفها النهوض بالاقتصاد التركي، وتحقيق الرفاهية للشعب التركي.

2. اعتقد الديمقراطيون أن اعتماد برنامج اقتصادي، يختلف عن السياسة الاقتصادية التي تبناها اسلافهم حزب الشعب الجمهوري، هو الحل الامثل لمعالجة مشاكل تركيا الاقتصادية.

3. أن تقويض مبدأ هيمنة الدولة على الاقتصاد, ومحاولة خصخصة الاقتصاد التركي، وفسح المجال للاستثمار الاجنبي، وربط تركيا بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن جملة من الاصلاحات القانونية في مجال الاقتصادي، كان الرؤية الاقتصادية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة الديمقراطية.

4. أن محاولة الديمقراطيون الاعتماد على المعونات المالية، والقروض الخارجية من أجل تلافي الاخفاقات التي وقعوا فيها في المجال الاقتصادي، أضر كثيراً بالعملة التركية وافقدها الكثير من قيمتها، مما أثقل كاهل الاقتصاد، وأضر بالمواطن التركي ، لاسيما محدودي الدخل.

5. كانت اغلب الاصلاحات الاقتصادية ارتجالية، استفادت منها طبقات بعينها من الشعب التركي، التي ازدادت ثرواتها على حساب أكثر فئات الشعب التركي التي ازدادت فقراً.

6. لم تول حكومة الحزب الديمقراطي الفئات محدودة الدخل والفقيرة من الشعب التركي، أي اهتمام في برنامجها وسياستها الاقتصادية، ولذلك فقد عانت تلك الطبقة من وطأة الاوضاع الاقتصادية الصعبة، وغلاء ظروف المعيشة، مما دفع تلك الفئة، لاسيما افراد المؤسسة العسكرية، التي كانت الخاسر الاكبر في ظل تلك الاوضاع الاقتصادية القاسية، إلى تغيير النظام في أول انقلاب عسكري في تركيا عام 1960، انهى الحزب الديمقراطي من الحياة السياسية في تركيا.

ـ هوامش البحث:

(1) أيدين يالجين، الاسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مجلة دراسات تركية, السنة/1، العدد/ 1، كانون الثاني 1991، ص167.

(2) Kemal Karpat, Society Economics and Politics in contemporary Turkey, London, 1964, PP.114-116.

(3) هو نظام ضريبي ثقيل لرأس المال، فقد كانت تفرض الضرائب فيه على المشاريع التجارية والمنشآت الصناعية واصحاب المباني، وكانت غايته الحد من المنتفعين من رجال الاعمال والوسطاء الذين اكتسبوا الثروة عبر السوق السوداء وتعاملاتهم في السلع المستوردة اثناء الحرب وكان يخضع الذين يعجزون عن تسديد ضرائبهم إلى اعمال قاسية حتى يستكملوا تسديد مبلغ الضريبة، وقد لاقى هذا النظام انتقادات شديدة من قبل الدول الخارجية وعلى الاخص الولايات المتحدة الامريكية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(1960-1980), اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002،ص11.

(4) عصمت إينونو: قائد عسكري، وسياسي تركي، ولد في 24 أيلول 1884 في مدينة أزمير، درس في المدرسةِ الحربية وكلّية المدفعية في اسطنبول، وشارك في بعض الحملات العسكرية مع مصطفى كمال أتاتورك، تولّى رئاسة أركان حرب الجيش التركي أثناء حرب الاستقلال 1919 – 1922، ومثل تركيا في مؤتمر لوزان عام 1923، تولّى رئاسة الوزراء بين عامي 1925 – 1937، ورئاسة الجمهورية خلال المدة 1938 – 1950، كما تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات خلال المدة 1961-1965، توفي عام 1973. للمزيد من التفاصيل، ينظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا 1884-1973، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص ص 8-172.

(5) طـارق أحمد شيخو الهسنياني، الأحزاب والتنظيمات السياسية في تركيا 1961-1980، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012، ص14.

(6) جلال بايار: سياسي تركي، وثالث رئيس للجمهورية التركية ، ولد في 16 أيار 1883 في مدينة أموربي التابعة الى محافظة بورصة، دخل بايار المدرسة الفرنسية العالية في بورصة، وعمل في البنك الزراعي واصبح مديراً لفرع البنك في بورصة عام 1907، وعين وزيراً للاقتصاد الوطني في عام 1923، وانتخب رئيساً للوزراء في عام 1937، وظل في منصبه حتى عام 1939، اسس بايار الحزب الديمقراطي في 7 كانون الثاني 1946، وأصبح بايار رئيساً للجمهورية حين فاز حزبه في انتخابات عام 1950، واستمر في منصبه حتى انقلاب 27 ايار 1960، إذ اعتقل وحكم عليه بالإعدام، ثم ابدل الحكم بالسجن المؤبد عام 1961 ، واطلق سراحه في عام 1966، بسبب سوء حالته الصحية، توفي في اسطنبول يوم 23 آب 1986. للمزيد من التفاصيل، ينظر: ياسر عدنان عليوي، جلال بايار ودورهُ السياسي والاقتصادي في تركيا 1883-1960، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة سامراء، 2013، ص ص7-160.

(7) عدنان مندريس: سياسي تركي، ورئيس وزراء، ولد عام 1899 في منطقة آيدنِ غربي تركيا، درسَ مندرس الإبتدائية في إزمير، وبعدها أكمل دراسته المتوسطة بإعدادية الاتحاد والترقي، إنتخب في عام 1939 نائباً في البرلمان وممثلاً عن حزب الشعب الجمهوري، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1945 إذ تم طردهُ من الحزب في 21 أيلول من نفس العام، وفي 7 كانون الثاني عام 1946، قامَ مندرس ورفاقهِ كُلا مِنْ جلال بايار وكورالتان وكوبرولو بتأسيس الحزب الديمقراطي، وفي 14 ايار 1950 جرت انتخابات فاز بها الحزب الديمقراطي، فتمَ اختيارهُ رئيسا للوزراء وزعيما للحزب في انٍ واحد، واستمر بالمنصب حتى انقلاب 27 أيار 1960، إذ حكم عليه بالإعدام، وفي يوم 17 أيلول 1961 تمَّ تنفيذ حكم الإعدام به شنقاً. للمزيد من التفاصيل، ينظر: أسماء عبدالكريم مطر المفرجي، عدنان مندرس ودوره السياسي في تركيا 1945–1961، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2015، ص ص 8–101.

(8) فؤاد كوبرلو: مؤرخ وسياسي تركي، من أصل ألباني ولد في 5 تشرين الثاني 1890 في منطقة السلطان أحمد في استانبول، ينتمي إلى أسرة تعود جذورها إلى الصدر الاعظم كوبرولو محمد باشا ، تميز بمساهماته ونشاطاته في مجالات عديدة أبرزها في مجال التاريخ العثماني ومؤسسة الخلافة فضلاً عن الفلكلور واللغة التركية الحديثة، عمل وزيراً للخارجية خلال المدة 1950–1955، توفي في استانبول عام 1966 عن عمر خمسة وسبعون عاماً. للمزيد من التفاصيل، ينظر: لمياء حامد عكاب الدليمي، محمد فؤاد كوبرولو ودوره في سياسة تركيا الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط 1935–1966 (فلسطين– مصر– العراق انموذجاً)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2016، ص ص 13–100.

(9) رفيق كورالتان: سياسي تركي، ولد في ديريفي عام 1891، وكان قاضياً ومحامياً مرموقاً ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري، انتخب نائباً عن مقاطعة ابتيل. للمزيد من التفاصيل، ينظر: نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق, ص14.

(10) عبد القادر عبد الرزاق احمد السامرائي، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1958–1967، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص21.

(11) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص17.

(12) جمال كمال إسماعيل عباس، الحياة الحزبية في تركيا 1983–2002، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2011، ص ص15–16.

(13) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص93.

(14) ايمان متعب محي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية الأولى ـ ابن رشد، جامعة بغداد، 1999، ص ص24–25.

(15) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة : سلمان داود الواسطي و حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص ص238–244.

(16) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص ص15–16.

(17) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، عمان، 1981، ص104.

(19) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص69.

(20) للمزيد من التفاصيل عن اسباب فوز الحزب الديمقراطي، ينظر: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945 –1980، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1989، ص ص49–65.

(21) إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيا المعاصر، جامعة الموصل، 1987،ص166.

(22) عطارد عبد الأمير حوشان، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا 1950-1960، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2013، ص58.

(23) الدولتية: تعني تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة بغية تطوير الاقتصاد القومي بتحريره من الاعتماد على الرأسمال الاجنبي وذلك بتشجيع الصناعة الخاصة بوساطة الدولة، وتم تبني الدولتية في المؤتمر الكبير لحزب الشعب الجمهوري في أيار 1931، وبالتالي اعتبر المبدأ السادس للحزب. للمزيد من التفاصيل، ينظر: علاء طه ياسين النعيمي، الدولتية وأثرها في السياسة التركية حتى عام 1960، مجلة سر من رأى، المجلد/6، العدد./ 18، السنة/6، 2010، ص20.

(24) نوري عبدالحميد العاني، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية، مجلة دراسات تركية، العدد/2، 1991، ص124.

(25) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ص35-36.

(26) عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص100.

(27) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص23.

(28) عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص103

(29) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص23.

(30) Atiye EMİROĞLU,Nezahat KOÇYİĞİT,Senem KESİCİ, DEMOKRAT PARTİ YÖNETİMİNDE EKONOMİK POLİTİKALAR, ULUSLARARASI TARİH ve SOSYAL ARAŞTIRMALAR DERGİSİ-Yıl: 2012, Sayı: 8, S86.

(31) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص98.

(32) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ص46-47.

(33) İSTATİSTİK GÖSTERGELER Statistical Indicators 1923-2009, TÜRKİYE İSTATİSTİK KURUMU, Ankara, 2010,S.192.

(34) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص98.

(35) عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص ص113-114.

(36) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص ص41-42.

(37) Abdullah Takım, DEMOKRAT PARTİ DÖNEMİNDE UYGULANAN EKONOMİ POLİTİKALARI VE SONUÇLARI, Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, Cilt 67, No. 2, 2012, ,S.168.

(38) عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص115.

(39) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص 68.

(40) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية،2007، ص352؛ انس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية 1950 – 1960، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2005، ص86.

(41) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص353.

(42) إريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبداللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013، ص325.

(43) المصدر نفسه ، ص326.

(44) Abdullah Takım ,A.G.E, S. 180.

(45) نغم عبد الهادي مهدي حسن شبع، العلاقات الركية الامريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950-1960، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004، ص ص57-58.

(46) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص24.

(47) عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص121.

(48) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص81.

(49) NADİR YURTOĞLU, CUMHURİYET TÜRKİYESİNDE ELEKTRİK ENERJİSİ ÜRETİMİ VE ENERJİ POLİTİKALARI (1923-1960), Atatürk Araştırma Merkezi Dergisi: AAM Derg ; 34 (2) : 98, 2018, S.264.

(50) إريك زوركر، المصدر السابق، ص325.

(51) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص93.

(52) Abdullah Takım, A.G.E S. 175.

(53) جمال كمال إسماعيل عباس، المصدر السابق، ص ص15-16.

(54) ياسر عدنان عليوي، المصدر السابق، ص ص100-101.

(55) عطارد عبد الامير حوشان، المصدر السابق، ص104.

(56) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ص 263-264.

(57) إريك زوركر، المصدر السابق، ص330؛ أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، المصدر السابق، ص85.

(58) نوبار هوفسبيان وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1985، ص38.

(59) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص25.

(60) أفراح ناثر جاسم حمدون، الحركات الإسلامية في تركيا 1980ـ 2002، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008، ص24.

(61) أسماء عبد الكريم مطر المفرجي، المصدر السابق، ص 77.

(62) المصدر نفسه، ص ص 77-78.

(63) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص ص 264-265.

(64) نوال عبدالجبار سلطان ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص27.

Research Sources:
First: Theses:

1. Asma Abdul Karim Matar Al -Mafraji , Adnan Menderes and his political role in Turkey 1945-1961, Master Thesis, (unpublished), College of Education for Women, Tikrit University, 2015.
2. Afrah Nathir Jassim Hamdoon , Islamic movements in Turkey 1980- 2002 , doctoral thesis , unpublished , Faculty of Arts , University of Mosul , 2008.
3. Anas Younis Abid , Turkey 's foreign policy direction of the Western countries of Europe 1950 - 1960 , Master Thesis , unpublished, College of Education, University of Babylon 2005.
4. Iman Muteb Mohi Al-Tamimi , Economic Developments in Turkey during the Era of Democrats , Master Thesis , unpublished, First College of Education - Ibn Rushd, University of Baghdad , 1999.
5. Jamal Kemal Ismail Abbas , Party Life in Turkey 1983-2002 , PhD thesis, unpublished , Faculty of Arts, University of Mosul , 2011.
6. Tariq Ahmed Shehu Alhsinyani , political parties and organizations in Turkey 1961-1980 , PhD thesis , unpublished, College of Education, Mosul University , 2012.
7. Abdul Qadir Abdul Razzaq Ahmad Al-Samarrai , Turkish Foreign Policy towards Iraq 1958-1967 , Master Thesis , unpublished , Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University , 2004.
8. Eatarid Abdul Amir Hoshan , The Internal Policy of the Government of the Democratic Party of Turkey 1950-1960 , Master Thesis, (unpublished), College of Education for Women, Basra University , 2013.
9. Alaa Taha Yassin , Ismat Inonu and his political role in Turkey 1884-1973 , PhD thesis , unpublished , College of Education , Al-Mustansiriya University , 2006.
10. Lamia Hamid Akab Al -Dulaimi ,Muhammad Fuad Koprulu and his role in Turkey's foreign policy towards the countries of the Middle East 1935-1966 (Palestine - Egypt - Iraq as a model), Master Thesis, (unpublished), College of Education for Girls, University of Tikrit, 2016.
11. Tune Abdul Hadi Mahdi Hassan satiation , Alrkih - US relations during the rule of the Democratic Party 1950-1960 , Master Thesis) , g seen unpublished), College of Education for Girls , Baghdad University , 2004.
12. Nawal Abdul Jabbar Sultan Zahir Al-Tai , Internal Political Developments in Turkey (1960-1980), PhD thesis , unpublished , College of Education , University of Mosul , 2002.
13. Yasser Adnan Aliwi , Celal Bayar and his political and economic role in Turkey 1883-1960 , MA Thesis ,unpublished, Faculty of Education, Samarra University, 2013.

Second :Arab and Arabized Books:

1. A Group of Soviet Researchers, Contemporary History of Turkey, translated by: Hashem Salih Al-Tikriti, Hamdi Foundation for Printing and Publishing, Sulaymaniyah, 2007.
2. Ahmed Nuri Al-Nuaimi , Turkey and NATO , Amman, 1981.
3. Ahmed Nuri Al-Nuaimi, The phenomenon of multiple parties in Turkey 1945-1980, dar alhuriyat liltabaeati, Baghdad, 1989.
4. Eric Zorker , Modern History of Turkey, translated by Abdullatif Al-Haris, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2013.
5. Fayrouz Ahmed, The Making of Modern Turkey , translated by: Salman Dawood Al Wasiti and Hamdi Hamid Al Douri ,Bayt Alhikma , Baghdad , 2002.
6. Ibrahim Khalil Ahmed and others , Contemporary Turkey, University of Mosul , 1987.

7. Nubar Hovsepian and others, Turkey between the bureaucratic elite and military rule, translated by: Sami Razzaz , Arab Research Foundation , Beirut , 1985.
8. Walid Radwan, Turkey between Secularism and Islam in the Twentieth Century , Publications for Distribution and Publishing , Beirut , 2006.

Third: Foreign Books:

1. Atiye EMİROĞLU, Nezahat KOÇYİĞİT, Senem KESİCİ, ECONOMIC POLICIES IN DEMOCRAT PARTY MANAGEMENT, INTERNATIONAL HISTORY Shti. SOCIAL RESEARCH JOURNAL- Year: 2012, Issue: 8.
2. STATISTICS HIGHLIGHTS, Statistical Indicators 1923-2009, Turkstad, Ankara, 2010.
3. Kemal Karpat, Society Economics and Politics in contemporary Turkey, London, 1964.

Fourth: Arab Research and Studies:

1. Aydin Yalcin , The Social and Economic Foundations of Turkish Democracy , Translated by: Yoel Yusuf Aziz , Journal of Turkish Studies, Year / 1 , Issue / 1 , January 1991.
2. Alaa Taha Yassin Al-Nuaimi ,Statehood and its Impact on Turkish Politics Until 1960, Secret Min Rai Magazine , Volume / 6, Issue / 18, Year / 6, 2010.
3. Nuri Abdul Hamid Al-Ani, Economic Policy in Turkey between the Approaches of National Parties and Foreign Pressures, Journal of Turkish Studies, Issue / 2, 1991.

Fifth: Foreign Research:

1. Abdullah Team, ECONOMY POLICIES APPLIED IN THE DEMOCRAT PARTY PERIOD AND ITS RESULTS, Ankara University SBF Journal, Vol 67, No. 2, 2012.
2. RARE Yurtoglu, REPUBLIC OF ELECTRICITY GENERATION IN TURKEY AND ENERGY POLICIES (1923-1960), Atatürk Research Center Magazine: AAM Derg; 34 (2): 98, 2018.